القشعان : العنف يبدأ بفكرة وينتقل إلى فعل

القشعان اثناء المؤتمر

نظم قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت مؤتمرا صحافيا للإعلان عن الملتقى السنوي الثاني تحت شعار « لا للعنف نعم للتسامح حماية الشباب من الانحراف والجريمة» وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية.

وأكد عميد كلية العلوم الاجتماعية الأستاذ الدكتور حمود القشعان خلال المؤتمر على أن العنف يبدأ بفكرة وينتقل إلى فعل، مضيفا انه على المجتمع مسؤولية كبيرة للحد من ظواهر العنف المنتشرة بين الشباب لأنهم عماد المستقبل.

وذكر الدكتور القشعان إن الملتقى السنوي الثاني للعنف بالتعاون مع وزارة الداخلية يضم مؤسسات حكومية واهلية يمثل بذلك تعاون مؤسسي مجتمعي مهم للعمل كيد واحدة للحد من العنف بمختلف اشكاله وياخذ الملتقى من عنوانه اهدافه ومحاوره التي سيناقشها عدد من المختصين خلال أيام الملتقى الثلاثة.

واشار ان الملتقى يضم جهات رئيسية مختصة بالعنف أهمها الراعي الرسمي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المعنية بدعم الملتقيات المجتمعية التي تعود على المجتمع بالفائدة إلى جانب وزارة الداخلية الجهة الرسمية والمعنية بالحد من الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

وذكر القشعان ان الملتقى بمشاركة مكتب الإنماء الاجتماعي التابع لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء والذي يقدم خدمات نفسية وتربوية واجتماعية تهتم بالإنسان والمجتمع الكويتي، مبينا إنها أحد الجهات التي تعالج بعض السلوكيات التي تحدث سواء على مستوى الفرد او الأسرة أو المجتمع.

وأكد الدكتور القشعان أن الملتقى يهدف إلى تعزيز روح الإيجابية والتسامح ونبذ العنف في المجتمع وخلق جيل واعي متسامح محب يتقبل الراي الأخر ويحترمه برحابه صدر مشيرا إلى أن الجميع شركاء في التعاون لبناء المستقبل والملتقى خطوة لبناء أسس المستقبل».

وكشف الدكتور القشعان عن كتاب تخصصي يتناول موقف الكويتيين تجاه ظواهر العنف اللفظي والالكتروني والجسدي سيتم توزيعه على المشاركين في الملتقى.

وبدوره قال ممثل وزارة الداخلية الرائد يوسف عنبر إن وزارة الداخلية أنشات قطاعات جديدة منها قطاع الأمن العام متمثلة في إدارة الشرطة المجتمعية وتتكون من اخصائيين نفسيين من الذكور والإناث بالإضافة إلى خط ساخن على مدار الساعة بالتعاون مع جميع القطاعات بالوزارة للحد من العنف في المجتمع.

واضاف الرائد عنبر قائلا : ان انتشار ظاهرة العنف بين الشباب في المجتمع الكويتي تحتاج إلى وقفة بحثية بالتعاون مع المؤسسات المختلفة بالدولة لخلق جيل واعي ولا يمكن ذلك إلا من خلال تضافر الجهود وإقامة مثل هذا الملتقى مضيفا ان مشاركة الوزارة تأتي ضمن مبدأ الشراكة المجتمعية للحد من ظاهرة العنف.

ومن جهته قال مدير مكتب الإنماء الاجتماعي التابع لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالله سهر إن الملتقى يمثل ركائز المجتمع من مؤسسات رسمية ومدنية لحل ظاهرة العنف، مضيفا ان جامعة الكويت هي الركيزة العلمية بالمجتمع.

وبين الدكتور سهر أن المجتمعات التي حققت التنمية انطلقت بالأساس من أفكار مستنيرة عمادها التسامح والعدالة وتكافؤ الفرص وهي قيمة النظرة الإنسانية ودعم الديمقراطية ودعم قيم المساواة وان التسامح له علاقة إيجابية مع الذات ودليل على القوة.

وأوضح أن القناعات وخطة التنمية التي تبنتها الدولة تقوم على تنمية الفرد بالعلم والقيم والعمل على غرس قيمة التسامح لدى الانسان وأن يكون فرد مشارك وفعال في مجتمعه ويحمل روح الإيجابية.

ومن جهتها بينت المنسقة العامة للملتقى الأستاذة ابتسام القعود ان الملتقى يضم محاضرات متخصصة في العنف بمختلف صورة واشكاله إلى جانب 19 ورشة تدريبية تعنى بتاهيل وتدريب المشاركين في الملتقى على تعزيز الظواهر الإيجابية بالمجتمع وخلق جيل إيجابي مبدع.

ومن جانبها قالت ممثلة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المهندسة منار الراشد إن هذا الملتقى هو مسيرة استكمال التعاون بين المؤسسة وجامعة الكويت حيث أن هذا النوع من المساهمات يمثل أحد أعلى المستويات المجتمعية في المجالات العلمية والتكنولوجية والذي تحرص عليه المؤسسة لما يقدمه الملتقى من فرصة لأحد أهم القضايا المجتمعية تحت مظلة البحث العلمي.

وأشادت الراشد بالمستوى المميز للجنة المنظمة للملتقى من حيث الإعداد والتنظيم موضحة أن الملتقى يعد فرصة لتداول أحد أهم القضايا المجتمعية تحت مظلة البحث العلمي الذي يرسخ مفاهيم ارتباط العلوم والتكنولوجيا باحتياجات جميع شرائح المجتمع.

أخرته أسبوعاً لتعارضه مع عيد الأضحى المبارك

«التربية» : تعديل دوام المرحلتين المتوسطة والثانوية للعام الدراسي المقبل

د. هيثم الأثري

اصدر وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري قرارا بشأن تعديل بداية دوام الطلبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية للعام الدراسي المقبل ليكون 18 سبتمبر بدلا من 11 سبتمبر لتعارضه مع عيد الأضحى المبارك.

وقال الدكتور الأثري في تصريح خاص لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان القرار جاء الحاقا الى قرار سابق صادر بتاريخ 16 يوليو الماضي والخاص بمواعيد الامتحانات والاجازات وبداية التسجيل في مدارس التعليم العام الحكومية والخاصة للعام الدراسي اذ تقرر اجراء بعض التعديلات.

واوضح ان دوام جميع العاملين في جميع المراحل الدراسية ورياض الاطفال سيبدأ في 4 سبتمبر 2016 اما دوام رياض الاطفال وتلاميذ الصف الاول الابتدائي فسيكون في 7 سبتمبر في حين سيبدأ دوام باقي الطلبة في المرحلة الابتدائية في 8 سبتمبر ودوام المرحلتين المتوسطة والثانوية في 18 سبتمبر.

تجديد الاعتماد الأكاديمي البريطاني لقسم «المختبرات» بكلية العلوم الطبية

د. علي دشتي

أعلن العميد المساعد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا في كلية العلوم الطبية المساعدة بجامعة الكويت الدكتور علي دشتي تجديد الإعتماد الأكاديمي للقسم علوم المختبرات الطبية بالكلية والممنوح من معهد العلوم الطبية الحيوية في المملكة المتحدة.

وقال دشتي في تصريح صحافي امس إن كلية العلوم الطبية حريصة على ضمان جودة التعليم وعملية الاعتماد الأكاديمي لأقسامها المختلفة مشيرا إلى ان تجديد الاعتماد للمرة الثانية على التوالي يعد إنجازا جديدا يسجل لقسم علوم المختبرات.

وأوضح ان القسم حصل على شهادة الإعتماد الأكاديمي للمرة الأولى عام 2011 لمدة خمس سنوات ثم قام بتقديم طلب لتجديد منح الاعتماد لفترة مماثلة وحظي بالموافقة من الجانب البريطاني.

واوضح ان هناك شروطا عدة للحصول على تلك الشهادة ومنها استيفاء الشروط والمعايير الدقيقة عالية الجودة من ناحية المنهج الأكاديمي والمختبرات الطبية والتقنيات المستخدمة في التدريس.

واشار إلى ان المعهد البريطاني أرسل وفدا إلى الكويت للإطلاع على الإمكانات المتوفرة ومراجعة المنهج العلمي اضافة إلى اجراء لقاءات مع مجموعة من الطلبة الخريجين والدارسين والر ذلك وافق على تجديد الاعتماد الأكاديمي لمدة خمس سنوات تنتهي في عام 2020 .

واكد ان الاعتماد سيساهم في تخريج طلبة على قدر كاف من الخبرة العلمية والعملية بما تؤهلهم للإنخراط في سوق العمل المحلي والدولي فضلا عن استكمال الدراسات العليا في مجال علوم المختبرات الطبية بالجامعات المرموقة عالميا.

ولفت إلى ان شهادة الإعتماد جاءت لتؤكد ان قسم علوم المختبرات الطبية في كلية العلوم الطبية المساعدة بجامعة الكويت يضاهي ويتوافق مع الأقسام المشابهة له في المملكة المتحدة.

«الإعاقة» : حريصون على سرعة إنجاز معاملات «التقاعد لمن يرعى معاقا»

أكد نائب المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة عصام بن حيدر حرص الهيئة على سرعة انجاز كافة المعاملات الخاصة بحق «التقاعد لمن يرعى معاقا» نافيا وجود أي معاملات قيد الإنتظار.

وقال بن حيدر لـ«كونا» أمس إن المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 والتي تسمح بتمتع المكلف برعاية المعاق في الحصول على ميزة التقاعد المبكر «مفعلة على الوجه الأكمل». وأضاف أن من يتقدم بطلب للتمتع بهذه الميزة يتم انجاز معاملته خلال أسبوع واحد فقط من تاريخ تقديمها.

وأوضح أن قطاع الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية انجز ما هو مكلف به بموجب المواد التي تتضمن أعماله المتعلقة بفصل المزايا من القانون رقم 8 لسنة 2010 والمقررة من المادة 24 حتى المادة 45 من القانون، وأعرب بن حيدر عن شكره لذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم على تفهمهم وصبرهم خلال الفترة الماضية وهي بداية تفعيل مواد القانون الخاص بالقطاع.

كما أثنى على حرص العاملين بالقطاع على انجاز مهام عملهم رغم كافة الصعوبات والمعوقات التي تواجههم.

شؤون

الصالح : الوضع

الاحتياطي العام ، موضحا ان للاحتياطي العام سلطة التقدير بين استخدام فوائضه المالية او الاقتراض «ايهما أوفر».

واوضح ان قانون الدين العام الذي يمارس البنك المركزي حاليا اصدار سندات وفقه «يتيح للاحتياطي العام الاقتراض لتمويل النقص مابين الايراد والمصروف» ، مشيرا الى «اننا لا نحتاج الى قانون حاليا لذلك إنما من الممكن اضافة بعض المواد لقانون الموازنة الجديدة لتجعل الصورة أوضح».

وكشف عن قرب صدور فتوى رسمية من ادارة الفتوى والتشريع تفيد عدم الحاجة الى اصدار تشريع حاليا بشان السندات ، «إنما من الممكن استخدام قانون الدين العام القائم حاليا».

وحول الصكوك في قانون الدين العام واعطاء قانون هيئة أسواق المال العام في التعديلات الأخيرة تنظيم العمل في هذه الصكوك ، أكد الوزير الصالح «وجود تفاهم كامل» بين الحكومة وأعضاء اللجنة البرلمانية في هذا الشان حيث «صدرت بعض الملاحظات الفنية التي ستؤخذ على محمل الجد وستتم مراعاتها في اتخاذ القرارات».

وبشان التساؤل حول عجز الحكومة عن تنفيذ التزاماتها تجاه بعض الجهات الحكومية ، قال وزير المالية : «نعم هناك تعمد بغية دراسة هذه الجهات وامكانية تصدير سندات لها لقياس قدراتها بدلا من النقد ، وعليه لا يوجد عجز في السداد ، وهناك التزام بالسداد ولا يوجد تأخير في المشاريع إنما آلية التمويل شائنا».

وبسؤاله حول تقديم الحكومة ضمن أولوياتها مشروع قانون في شان القيمة المضافة، قال ان هناك اجراءات عديدة لتنويع مصادر الدخل ، حيث تقدمت الحكومة بورقة في هذا الشان لاعضاء مجلس الامة .

من جهته كشف رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع عن ان الفريق الحكومي بين لاعضاء لجنتي المالية والميزانيات البرلمانيتين ، عدم الحاجة لاصدار اي تشريع عند استخدام ادوات الدين العام من سندات او صكوك ، لسد العجز المرتقب «وهي متاحة».

واوضح الشايع ان العجز المتوقع للسنوات الخمس المقبلة يبلغ 25 مليار دينار ، وفق متوسط تسعير بيع برميل النفط الكويتي عند 65 دولارا.

اضاف ان الحكومة لديها عدة خيارات لمواجهة العجز المرتقب للسنة المالية الحالية ، والمقدر بـ2ر8 مليار دينار وفق تسعير متوسط لبرميل النفط يبلغ 45 دولارا .

بدوره رحب عضو اللجنة المالية النائب احمد القضيبي بالتصور الحكومي لمعالجة العجز في الميزانية مشيرا الى انه تحفظ على خيار سد العجز في الموازنه العامة للدوله من خلال الاقتراض الخارجي ، لأنه سيؤثر على تصنيف الكويت الائتماني في الوقت الحالي ، ومنوها الى انه اذا كان لابد من هذا الحل فليكن هناك اخر خيار تستخدمه الحكومة ولايستخدم في بداية الحلول .

في السياق نفسه دعا مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د.محمد الحويلة إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر الايرادات المالية ، بعيدا عن الايرادات النفطية ، لضمان حماية الموازنة العامة من خطر تراجع اسعار النفط ، وأيضا لحماية الاقتصاد الكويتي ، مشددا كذلك على وجوب مواصلة الاهتمام بتنمية وتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني في مجالات التنمية البشرية التعليم والصحة ، وتطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوسعة وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن متطلبات العيش الكريم لشرائح المجتمع ، وخصوصا ذوي الدخول المتدنية.

حماس نيابي

وقال الطريجي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس ، انهم ناقشوا عددا من المواضيع المدرجة على جدول الاعمال ، ومن بينها المطالبة بتكليف الهيئة العامة للاستثمار بملف خصخصة الاندية .

أضاف انه تم الاتفاق على استدعاء رئيس لجنة الشباب والرياضة الشيخ احمد المنصور ونائب شؤون الرياضة د. حمود فليطح الاسبوع المقبل ، لمناقشتهما بمقترحات الخصخصة وتداعيات ايقاف النشاط الرياضي ، مع التنسيق معهما في الية البدء في التحقيق حول المتسبب في ايقاف الرياضة ، منوها بان الاسبوع المقبل سيشهد بعض القرارات التي تخدم الرياضة .

من جهته بشر النائب خليل الصالح المواطنين بدخول القانون الذي تقدم به وتبناه في مجلس الأمة ، بشان توفير نظام التامين الصحي للمواطنين المتقاعدين حيز التطبيق عمليا ، بعد ترسية المناقصة على الشركة المعنية، وفق القانون الذي ألزم الحكومة بطرح مناقصة بين شركات التامين المعتمدة بمزاولة النشاط.

وأوضح الصالح أن الكويتيين المتقاعدين المسجلين بالتامينات الاجتماعية بإمكانهم الان تلمّس ثمرات هذا القانون ، الذي يرفع المعاناة عنهم ، بسبب فترات الانتظار وشح توفير الغرف في المستشفيات.

في سياق آخر أعلن مقرر لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب عسكر العنزي ، عن توجيه دعوة الى رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة الى اجتماع مقبل ، لمناقشته في مقترحات الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون.

وقال العنزي في تصريح الى الصحفين ان اللجنة ناقشت أمس مقترحات عدة بشان حقوق البدون ، واتفقت على دعوة الاخ الفضالة لمناقشته لمناقشته في هذا الموضوع ، مشيرا الى ان اللجنة ترى ان الجهاز لم يطبق مع الأسف بعض الحقوق التي تم الاتفاق عليها منذ مجلس الامة السابق ، وتحديدا منذ عام2010

واكد ضرورة إنصاف هذة الشريحة ، منوها بادوارهم في خدمة البلاد والتضحية بارواحهم في الحروب العربية وتحرير الكويت ، مشيرا الى ان اللجنة تريد الاستماع من الفضالة الى مرئياته حول هذه الحقوق.

في سياق آخر تقدم النائب مطيع العازمي باقتراح بقانون ، ينص على إصدار وثيقة السكن للأرملة والمتزوجة من غير كويتي.

الصانع شكل

السنوي وصافي الأرباح لمجمل نشاط الشركة والموقف المالي لها خلال الأعوام السابقة التي تحددها اللجنة.

وأفادت بأن اللجنة ستقوم بعملية بتقييم أداء الشركات استنادا إلى درجات التقييم بالنظم المعمول بها في هذا الشأن ، على أن يؤخذ بهذا التقييم في عملية التاهيل مستقبلا إضافة إلى تحديث البيانات كل عام مالي.

«الاستئناف» تحجز

وكانت دائرة الجنايات في المحكمة الكلية «أول درجة» أصدرت في وقت سابق برئاسة وكيل المحكمة محمد الدعيج الحكم بإعدام سبعة من المتهمين ، وحبس ثمانية متهمين لمدد تراوحت بين سنتين و 15 سنة وبراءة 14 متهما من إجمالي 29 متهما في القضية.

وأصدرت المحكمة حكمها حضوريا على المتهمين كافة ، وغيابيا على خمسة متهمين هم الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ، عملا بقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

«التربية» : 18 سبتمبر

صادر بتاريخ 16 يوليو الماضي ، والخاص بمواعيد الامتحانات والاجازات وبداية التسجيل في مدارس التعليم العام الحكومية والخاصة للعام الدراسي المقبل ، اذ تقرر اجراء بعض التعديلات.

واوضح ان دوام جميع العاملين في جميع المراحل الدراسية ورياض الاطفال سيبدأ في 4 سبتمبر 2016 ، اما دوام رياض الاطفال وتلاميذ الصف الاول الابتدائي فسيكون في 7 سبتمبر ، في حين سيبدأ دوام باقي الطلبة في المرحلة الابتدائية في 8 سبتمبر ، ودوام المرحلتين المتوسطة والثانوية في 18 من الشهر نفسه .

العراق : القوات

كان يربط معاقل تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق وسوريا.

وتجري العملية الكردية، التي بدأت فجر أمس بدعم من ضربات جوية تنفذها قوات التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة.

ويزعم تنظيم «الدولة الإسلامية» أن مسلحيه نجحوا في صد الهجوم ، وسيطر التنظيم على سنجار خلال العام الماضي ، واستهدف مسلحو التنظيم آلاف الأفراد ممن ينتمون للأقلية الايزيدية التي تعيش هناك، وذلك من خلال حملة من القتل والاستعباد والاغتصاب.

«داعش» يهدد

التنظيم، مصحوبة بأناشيد باللغة الروسية.

وتشن روسيا غارات جوية على المعارضة المسلحة في سوريا، ومن بينها تنظيم «داعش»، الذي تستهدفه كذلك غارات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

من جهة أخرى استهدفت الشرطة الأوروبية 17 شخصا في مداهمات بأنحاء متفرقة من أوروبا للاشتباه في صلتهم بـ«شبكة جهادية».

واعتقلت الشرطة ستة أشخاص في إيطاليا وأربعة في بريطانيا وثلاثة في النرويج.

وتعتقد الشرطة أن بعض المشتبهين قد يكونوا سافروا إلى سوريا أو العراق.

وأوردت وكالة أنباء «أنسا» الإيطالية أن المعتقلين متهمون بالانتماء إلى شبكة إرهابية دولية.

ولمة اعتقاد بان الشبكة كانت تخطط لتحرير زعيمها الملا كريكار الذي شملته حملة الاعتقالات في النرويج.

ويتهم المعتقلون الثلاثة في النرويج بالتخطيط لشن هجمات في النرويج ودول أوروبية أخرى، وفقا للشرطة الإيطالية.

ويواجه الثلاثة احتمال تسليمهم للسلطات الإيطالية.

وقد قضى كريكار، وهو كردي عراقي اسمه نجم فرج أحمد، ومؤسس منظمة «أنصار الإسلام»، عدة أحكام بالسجن في السنوات الأخيرة، أحدها بسبب تأييده الهجمات التي شنت على مقر مجلة شارلي إيبدو في باريس في شهر يناير الماضي.

وتضمنت العملية الأمنية الأوروبية تحقيقات جرت في بريطانيا والنرويج وفنلندا وألمانيا وسويسرا، حسب الشرطة الإيطالية.

وقد صدرت مذكرات اعتقال بحق 17 شخصا، اعتقل منهم 13.

ويشتبه في أن المعتقلين أعضاء في منظمة تدعى «راوتي شاكس»، وتوصف بأنها «منظمة إرهابية تضم أكرادا سنة».

ولم يعثر على بعض المشتبهين، ويعتقد أنهم سافروا إلى سوريا أو العراق للانضمام إلى منظمات جهادية هناك.

وكان كريكار قد وصل إلى النرويج في عام 1991.

وحُكم عليه بالسجن في عام 2012 بسبب تهديدات بالقتل وجهها لمسؤولين. واعتقل مرة أخرى في شهر فبراير عام 2015 بعد إطرائه في مقابلة تلفزيونية على الهجمات التي استهدفت مقر مجلة شارلي إيبدو.

وتحاول السلطات النرويجية ترحيله منذ عام 2003، لكن القانون النرويجي لا يسمح بترحيله إلى العراق لاحتمال مواجهته حكما بالإعدام هناك.